الرياض

الاربعاء ٨ صفر ١٤٢٧هـ - ٨ مارس ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٧١

مجلس الغرف السعودية محذراً الشركات من تجاهل المنافسة الماثلة

الاندماج أو الخروج نهائياً من السوق خياران أمام ٩٣٪ من المنشآت الوطنية لمواجهة التحديات القائمة

الرياض - محمد الحيدر:

حذر مجلس الغرف السعودية الشركات والبنوك الوطنية من مغبة تجاهل التحديات التي اصبحت ماثلة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، مشيراً الى انه لم يعد امامها خيار سوى منافسة الشركات العالمية صاحبة الخبرات الدولية المتنوعة التي اصبح بمقدورها الآن الاستثمار بشكل مباشر في السوق السعودي.

واعتبر المجلس في تقريره الاقتصادي الثاني الذي صدر امس الاندماج «خياراً استراتيجياً» للمنشآت والشركات خاصة تلك المتوسطة الحجم من اجل المنافسة المتوقعة نتيجة انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية، مشيراً الى ان «اي خيار آخر قد يؤدي الى تعثر اعمالها وخروجها من السوق نهائياً».

وأوضح التقرير ان الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يعني قيام الدول الاعضاء بالمنظمة بما فيها المملكة بفتح اسواقها لبعضها البعض، امام الاستثمارات والمنتجات الاجنبية في ظل حماية مقننة ومحدودة للمنتجات المحلية والمستثمر المحلي. وأشار الى «مخاوف» تجاه مستقبل المنشآت الوطنية وبخاصة المتوسطة الحجم التي كانت تعمل في السابق رغماً عن ارتفاع تكاليف الانتاج والتشغيل مستفيدة من مظلة الحماية. يشار الى ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثل ما نسبته ٩٣٪ من بين نحو (٦٩٣) ألف منشأة مرخصة تعمل في المملكة وفقاً لبيانات ١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

ووفقاً للتقرير فإن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية تعاني من عوائق تتركز في ضعف القدرة التمويلية والتنظيمية والتسويقية، مما يتمخض عنه انخفاض كفاءتها الاقتصادية، وضعف مقدرتها التنافسية. وحذر تقرير مجلس الغرف السعودية ان المنافسة (اضافة الى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم)، ستطال العديد من الشركات الكبيرة حيث يتوقع ان تحتدم المنافسة وتشتد في قطاع الخدمات المالية والمصرفية. كما ينتظر ان تواجه البنوك المحلية منافسة شديدة من البنوك الاجنبية ذات الامكانيات الكبيرة، فضلاً عما اصدرته هيئة السوق المالية من تراخيص لشركات وساطة مالية ستنافس البنوك التي كانت تحتكر هذه الخدمة مما سيؤدي الى انخفاض في حصتها السوقية وبالتالي ستنخفض ربحيتها.

ومضى التقرير يقول: (نتوقع زيادة حدة المنافسة الاجنبية داخل الاسواق السعودية في قطاعي خدمات الاتصالات والاستشارات بجميع انواعها (الاقتصادية، المالية، الادارية، القانونية والهندسية)، وكذلك الحال في مجال المنتجات السلعية، خاصة في السنوات الاولى للانضمام الى المنظمة العالمية).

وحدد مجلس الغرف في تقريره الاقتصادي ثلاثة خيارات امام الشركات السعودية عموماً والمتوسطة منها خصوصاً، وذلك حتى تتمكن من اداء اعمالها وتكون قادرة على منافسة الشركات العالمية الأخرى، حيث لا بد لها من تعزيز مكانتها السوقية بأن تقلل من تكاليفها التشغيلية وترتقي بانتاجيتها. الامر الذي يطرح مجموعة من المسارات على تلك الشركات على النحو التالي:

- ان تعمل تحت مظلة شركات محلية كبيرة.
- ان تندمج فيما بينها لتشكل شركات محلية كبيرة قادرة على التنفاس.
- ان تعمل تحت مظلة الشركات الاجنبية نفسها.

وشدد تقرير مجلس الغرف ان اهم المسارات المطروحة للحفاظ على المنشآت وخاصة المتوسطة الحجم واهمها هو الاندماج والذي هو قيام اكثر من منشأة بالاندماج سوية والانصهار اما داخل كيان جديد او داخل كيان احدى المنشأتين القائمتين مما يجعل الكيان الجديد اقوى وذا امكانيات اكبر وقادراً على المنافسة، مشيراً الى ترقب الاوساط السعودية اندماج ١٢ شركة ومؤسسة تتراوح بين الكبيرة والمتوسطة وايضاً الصغيرة خلال الاشهر القليلة المقبلة. وقال التقرير: «هذا يدل على ادراك المستثمرين السعوديين لطبيعة المرحلة القادمة وادراكهم لأهمية الاندماج كأفضل الحلول لمواجهة المنافسة القادمة».

ونوه التقرير انه لا يفترض بجميع المنشآت، الاندماج فيما بينها تحضيراً للمنافسة المتوقعة. اذ ان الاندماج من اجل منافسة الاستثمارات القادمة ليس بالضرورة لازماً في جميع قطاعات الاعمال او على جميع المستويات، مشيراً الى ان الاندماج يتطلب العديد من التحضيرات من تهيئة للمنشأة وتقييمها ومن ثم تقييم القيمة المضافة التي سيتحصل عليها جراء الاندماج.

يشار الى ان العدد الثاني من التقرير الاقتصادي يشتمل على العديد من الموضوعات الأخرى وفي مقدمتها الاهمية الاقتصادية لجولة خادم الحرمين الشريفين الآسيوية لتعزيز التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الاجنبية، الى جانب موضوع (سقوف الاسعار في الاقتصاد السعودي) الذي يتناول الاختلالات في نظام الاسعار مع اقتراب الاقتصاديات العالمية نحو العولمة ونظام السوق الحر، فضلاً عن مقال يتناول اليوم العالمي لمكافحة الفساد.